

الباب الأول

مقدمة

الحمد لله، نحمده تعالى ونستغفره، ونستعينه ونستهديه، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من هد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشداً وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

من بدهيات البحث الفقهي رعاية القواعد والأصول، لتتسق نتائج البحث مع جملة أحكام الشرع، والقصور عن درك القواعد والأصول ينتج الأقوال الشاذة، التي تلوح عليها علامات النكارة لأول وهلة، وإن خالها قائلها صحيحة مقتعدة. ولعل من أسباب ذلك في عصرنا الحاضر التوسع في مناهج التفقه والتلقي، والانفتاح غير المنهجي على مصادر الخلاف العالي في مراحل التعليم، فأصبح الطالب يتلقي الفقه مقارناً بين المذاهب المختلفة، فتعرض الأقوال المختلفة أمامه كعرض الحصير عوداً عوداً، لا يستثنى من ذلك الروايات الضعيفة والشاذة، مع إغفال بين الاختلاف مناهج الاستنباط بين المذاهب. هذه الطريقة قد أسهمت في زعزعة الأسس المنهجية التي ابنتي عليها الفقه المذهبي وحتى لا يتطرق إلى فقهاء المعاصر ما يمكن أن نسميه " الفراغ

التأصيلي"، يلزمنا العودة إلى القواعد المنهجية في دروس التفقيه، وإلى التأصيل والتفعيد في مطالع المناسبات العلمية، وتخصيص الوقت المناسب لتحقيق المناطات والأوصاف والعلل التي تقوم عليها الأحكام، وتخرجها وتنقيحها.

إن فقه الشريعة صناعة¹ مقننة، لا أقاويل مبثثة، وفي هذا الصدد يقول ابن رشد الحفيد: "متفقهة زماننا يظنون أن الأفقه هو الذي حفظ مسائل أكثر، وهؤلاء عرض لهم شبيه ما يعرض لمن ظن الخفاف هو الذي عنده خفاف كثيرة لا الذي يقدر على عملها، وهو بين أن الذي عنده خفاف كثيرة سيأتيه إنسان² يقدم لا يجد في خفافه ما يصلح لقدمه، فيلجأ إلى صانع الخفاف ضرورة وهو الذي يصنع لكل قدم خفاً يوافق، فهذا هو مثال أكثر المتفقهة في هذا الوقت"¹.

وأفعال المكلفين التي تتعلق بها الأحكام الشرعية تفوق الحصر، ولا يتيسر للطالب حفظها لكثرتها وانتشارها وتداخلها، فضلاً عن أن هناك وقائع تتجدد قد لا يذكر الفقهاء حكمها ولا يتعرضون لها، ولذا كان من المهم البحث عن جامع يجمع الأحكام، ويسهل للمتعلم معرفتها.

¹ بداية المجتهد 170، 171/1

خلفية البحث

فإنَّ من أهمِّ المهمَّات وآكد الفرائض والواجبات، أن يعرف العبد حُكم ربِّ العالمين ويتفقَّه فيما نزل من مسائل الشرع والدين ، حتى يعبد الله على بصيرة المهتدين ، فيكون بذلك على نهج الأنبياء والمرسلين، قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ^ط وَسُبِّحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ²

والناسُ في حاجةٍ ماسَّةٍ إلى مَنْ يعينهم على ذلك من العلماء والباحثين ، فيسهل لهم السبيل إلى معرفة حُكم الشرع في المسائل ، خاصة فيما جدَّ منها من نوازل. أن مسائل القصد في الطلاق تحتاج إلى تحرير وبيان الراجح لأن هذه المسائل لكثيرة الفروع والجزئيات والخلاف، نظرا إلى كثير من مجتمعا يجهلون بقواعد الدين ومبادئه ولا يعرفون كيفية الطلاق وإيقاؤه على وجه الصحيح، وهذه القاعدة لها تطبيقات كثيرة في هذه المسائل، و كون علم القواعد الفقهية ييسر ضبط المسائل الفروع الفقهية . بهذا البحث، تعرف كيفية أو طريقة تيسير لمعرفة حكم إعتبار القصد في الطلاق بواسطة تطبيقات القاعدة الفقهية الأمور بمقاصدها وما يندرج تحتها.

² سورة يوسف الآية 108

تحديد مشكلة البحث

نظرا إلى ما ذكرت آنفا - في خلفية البحث - خصصت هذا البحث للقاعد الفقهية

الأمر بمقاصدها و ما يتفرع عنها وتطبيقاتها في إعتبار القصد في الطلاق.

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تمكن في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 - ما مدى مناسبة تطبيقات القاعدة الأمر بمقاصدها وما يتفرع عنها في إعتبار

القصد في الطلاق؟

2 - أو كيف يربط بين القاعدة الأمر بمقاصدها وما يتفرع عنها و إعتبار القصد

في الطلاق ؟

3 - أو كيف يبين كيفية دخول الفروع (إعتبار القصد في الطلاق) تحت أصولها

(القاعدة الأمر بمقاصدها وما يتفرع عنها) ؟

أهداف البحث

1 تيسير معرفة حكم إعتبار القصد في الطلاق بواسطة تطبيقات القاعدة القفهيية

الأمر بمقاصدها وما يندرج تحتها عليها

2 بيان كيفية استعمال القواعد القفهيية الأمر بمقاصدها وما يندرج تحتها في

استدلال على الأحكام القصد في الطلاق

3 تجمع المسائل المتباعدة ، وتوحد الفروع المتباينة ، وترسم للفقهي خطوطاً واضحة

المعالم يسير عليها في التعليم والفتيا

أهمية الموضوع

أ - الأهمية العلمية

1 - أني لم أجد بحسب علمي وإطلاعي وسؤالي ، من أفرد القواعد القفهيية الأمر

بمقاصدها وما يتفرع عنها في إعتبار القصد في الطلاق

2 - بيان أهمية القاعدة الأمر بمقاصدها وما يندرج تحتها و تطبيقاتها على الفروع

القفهي (القصد في الطلاق)

3 لا تخفى أهمية دراسة القواعد الفقهية، خاصة القاعدة الأمور بمقاصدها، حيث

تدخل هذه القاعدة في أكثر الأبواب الفقهية . ومما يؤكد أهميتها أنها كالدليل

الواضح للمسائل الفقهية، فإذا ما درست وطبقت على كتاب ما وتمرس

الطالب على استخدامها عند الكلام على المسائل، فإنها تكون حاضرة عنده

بديهية، لا تنفك عن ذهنه، ولا يفتأ يستعملها في الاستدلال حتى يكتسب

الملكة الفقهية .وتزداد القواعد الفقهية أهمية إذا عرفنا أننا محتاجون إليها

لتطبيقها على المسائل المعاصرة التي لم يرد في حكمها نص شرعي بخصوصها.

4 -القواعد الفقهية آلة بيد الفقيه تساعد على ضبط المسائل وردها إلى أصولها

والناظر في كتب الفقهاء المطولات منها والمختصرات يجد المكانة الحقيقية

للقواعد خاصة في الاستدلال والمناظرة والتخريج والتفريع ومن هنا حرصت

على التعمق في هذا الفن

ب- الأهمية العملية:

1- حاجة الناس عامة وطلاب العلم خاصة إلى معرفة أحكام القصد في الطلاق

2- موضوع نابع من الوقوع الذي نعيشه ، ومسائله ليست افتراضية أو بعيدة عن

الوقوع

3- أن مسائل القصد في الطلاق تحتاج إلى تحرير وبيان الراجح لأن هذه المسائل

كثيرة الفروع والجزئيات والخلاف ، وهذه القاعدة لها تطبيقات كثيرة في هذه

المسائل و كون علم القواعد الفقهية ييسر ضبط المسائل الفروع الفقهية

4- أن طرق مثل هذا الموضوع والعناية ببيان أحكامه الشرعية فيه معونة على البر

والتقوى ، وذلك مندوب إليه شرعا

الدراسات السابقة

بعد البحث والتحري لم أعر على كتابة علمية مفصلة التي تبحث عن القصد الطلاق ويربطها بالقاعدة الفقهية مستقلا - حسب علمي -، إلا الدراسة المفصلة في القصد الطلاق "إعتبار القصد في الطلاق" لعوض بن حسين مغرم الشهري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا الشرعية شعبة الفقه، 1422هـ. أنها الدراسة الترجيحية في مسائل الخلاف القصد في الطلاق على المذاهب الأربعة و الأقوال بعض العلماء المحققين كالشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والإمام الشوكاني و العلماء المتأخرين كالشيخ عبد العزيز بن باز و محمد بن عثيمين.

أما الشيء الجديد الذي ألمسه في هذا البحث: أن هذه الدراسة، الدراسة المفصلة في

القصد في الطلاق بواسطة تطبيقات القاعدة القفعية الأمور بمقاصدها وما يتفرع عنها

منهج البحث

أ- نوع المنهج

أكد أن لكل موضوع منهجه الذي ينبغي أن يتوافق مع طبيعته وأهدافه ومقاصده وما يصبو إليه وما يؤمل منه، وعليه فإن طبيعة هذا البحث وأهدافه ومقاصده حتم عليّ استخدام المناهج العلمية التالية:

- 1- المنهج التحليلي التطبيقي، الذي يقوم على بيان معنى القاعدة لغة وشرعاً، وتحليل عناصرها، وبيان ألفاظها، وتأصيلها الشرعي، وبيان القواعد الفقهية التي يندرج تحتها، وتطبيقاتها ومسائلها وفروعها الفقهية، دون الدخول في الخلاف الفقهي، وهو منهج علمي متَّبَع في البحث في القواعد الفقهية.
- جمعت الفروع الفقهية والمسائل الشرعية المتعلقة بإعتبار القصد في الطلاق المندرجة تحت معنى القاعدة، مع الالتزام بطريقة المؤلِّفين في القواعد الفقهية، من حيث ذكر الفقهي المبني على القاعدة، مع عدم الدخول في التفصيلات والخلافات الفقهية، لأن ذلك يطول من غير فائدة، ويخرج عن المقصود في باب القواعد، وموضعه علم الفقه، علماً أنَّه لا خلاف في دخول كثير من الفروع الفقهية والتطبيقات التي ذكرتها تحت معنى القاعدة.

- 2- المنهج الاستقرائي: وأقوم باستقراء القواعد الفقهية خاصة القاعدة الأمور

بمقاصدها التي استدل بها أهل العلم من الفقهاء والأصوليين في استدلال على الأحكام الفقهية، وكيف دخول الفروع (القصد في الطلاق) تحتها، وكذلك باستقراء كتب الطلاق القديمة والمعاصرة

3- المنهج الوصفي القائم على:

1 -الرجوع إلى القواعد الفقهية و ربطها بالفروع

2 -بحث القواعد الفقهية التي لها علاقة باعتبار قصد الطلاق

3 -معنى القاعدة وشرحها و بيان مستندها

أ- و الدراسة التي بها الحصول على المعلومات المصدقة في هذا البحث هي الدراسة

المكتبية، فأطلع على كتب القواعد الفقهية و كتب الطلاق القديمة والمعاصرة

ب- الأسلوب المتبع

التزمْتُ في البحث الأسلوب التالي:

1 - بدأت في جمع كتب القواعد الفقهية خاصة القاعدة الأمور بمقاصدها ثم

قمت بقراءتها قراءة متأنية

- 2 - بعد الجمع لما تحصل عندي من القواعد الأمور بمقاصدها وما يتفرع عنها
قمت بدراسة تحليلية و تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان
حكمها ليتضح المقصود من دراستها.
- 3 - خصصت هذا البحث للقاعدة الفقهية الأمور بمقاصدها و ما يتفرع عنها
وتطبيقاتها في إعتبار القصد في الطلاق
- 4 - اجتهدت في جعل شرح القاعدة الأمور بمقاصدها وما يتفرع عنها في
تطبيقاتها في إعتبار القصد في الطلاق
- 5 - ذكرت أدلة القاعدة الأمور بمقاصدها وما يتفرع عنها من القرآن الكريم والسنة
المطهرة والإجماع..
- 6 - قمت بتطبيق القواعد الأمور بمقاصدها وما يتفرع عنها فأذكر تطبيقات
كل قاعدة من أبواب قصد في الطلاق، ثم أنتقل إلى التي بعدها وهكذا.
- 7 - التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.
- 8 - العناية بدراسة ما جد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.
- 9 - ترقيم الآيات وبيان سورها مضبوطة الشكل تخريج الأحاديث من مصادرها
الأصلية وإثبات الكتاب والباب والجزء والصفحة وبيان ما ذكره أهل الشأن
في درجتها.

10 - العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء ، وعلامات الترقيم ، ومنها علامات

التنصيص للآيات الكريمة ، وللأحاديث الشريفة ، وللآثار ، ولأقوال العلماء

11 - تكون الخاتمة متضمنة أهم النتائج.

12 - الرجوع إلى كتب القواعد الفقهية.

13 - الإستناد إلى البحوث الفقهية المعاصرة.

14 - إتباع الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليها ، وهي:

فهرس المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

خطة البحث

انقسم هذا البحث إلى أربعة أبواب ، وهي مفصلة كما يلي :

الباب الأول في المقدمة ، يشمل خلفية البحث ، و تحديد مشكلة البحث ، وأهداف

البحث ، أهمية الموضوع و أسباب اختياره، و الدراسات السابقة، و منهج البحث، و

خطة البحث

الباب الثاني: التمهيد، يشمل على فصلين

الفصل الأول: القاعد الفقهية الأمور بمقاصدها، معناها، ، الأدلة على القاعدة و

القواعد الفقهية يندرج تحتها

الفصل الثاني : تعريف القصد لغة واصطلاحاً، تعريف الطلاق لغة واصطلاحاً

والباب الثالث: يشمل على خمسة الفصول ، مفصلة كما يلي :

الفصل الأول: تطبيقات القاعد الأمور بمقاصدها في إعتبار القصد في الطلاق

الفصل الثاني: تطبيقات القاعدة الألفاظ إذا كانت نصوصاً في شيء غير متردد لم تحتج

إلى نية تعيين المدلول، لانصرافها بصراحته لمدلولها في إعتبار القصد في الطلاق

الفصل الثالث: تطبيقات القاعدة التصرفات إذا كانت دائرة بين جهات شتى لا تنصرف

لأحدها إلا بنية في إعتبار القصد في الطلاق

الفصل الرابع: التطبيقات القاعدة لابد في النية أن تكون مستندة إلى علم جازم أو ظن

راجع في في اعتبار القصد في الطلاق

الفصل الخامس: تطبيقات القاعدة من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه في

اعتبار القصد في الطلاق

والباب الرابع: الخاطمة، نتائج البحث، و التوصيات ، وآخر الفهارس